

المصدر:

التاريخ:

كرامي نفى ما أشيع عن اعتقال صهره السيد سعدي غندور وإخضاعه للتحقيق

الهدف من الاشاعات تضليل للتحقيق وتجهيل للفاعل الحقيقي :
 أعلن الرئيس عمر كرامي أن لا صحة لما ورد في بعض وسائل الاعلام عن توقيف صهره سعدي غندور والتحقيق معه في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري. مؤكداً أن غندور يمضي إجازة سنوية مع زوجته في فرنسا مؤكداً أن غندور تقدم بدعوى قضائية بحق الصحيفة التي أوردت الخبر. لافتاً أن هذه الشائعات التي تطله قبل فترة من عمل بعض المطابخ السياسية في لبنان. عقد الرئيس عمر كرامي مؤتمراً صحافياً في منزله بطرابلس بحضور شقيقه المهندس معن كرامي وأفراد العائلة وعدد كبير من قيادات تياره السياسي، استهله بالقول: " أريد أن أستنكر الجريمة النكراء التي حدثت ليل أمس بالتفجير المجرم في الأشرفية والذي ذهب ضحيته مواطنون أبرياء وكبد خسائر مالية كبيرة وليس هناك من أحد يمكن أن يعرض عليهم في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، وكنا نتمنى بعد مرور هذه الفترة من الزمن على تأليف هذه الحكومة أن تكون قد عينت رؤساء للأجهزة الأمنية لأنه لا يمكن أن يستمر المواطن بالعيش في ظل هذا الانفلات الأمني، خاصة والكل يعرف بأن موضوع الأجهزة ورؤساء الأجهزة والخلافات حول ذلك تؤدي إلى عدم ثقة المواطن بالأمن، وإذا لم يكن هناك أمن في البلد فلا اطمئنان ولا بناء ولا أي شيء يمكن أن يسير في الطريقة الطبيعية، وأريد أن أعلق على ما قرأناه اليوم في جريدة "صدي البلد" حول توقيف صهري السيد سعدي غندور وإخضاعه للتحقيق، الكل يعرف بأنه منذ بدأ السيد "ميليس" ولجنة التحقيق الدولية تحقيقاتها في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري تعطلت كل الحياة السياسية في البلد، والكل يترقب هذه التحقيقات وخاصة بعد التوقيفات التي حدثت لرؤساء الأجهزة الأمنية، وكلنا نلاحظ مع الأسف الشديد وفي هذا الكم من التعطيل السياسي أن وسائل الاعلام قد "انفلتت من عقالها" دون أي رقيب أو حسيب وتحت ستار الحفاظ على حرية الاعلام تنتهك كرامة الناس، فالتحقيقات تجري على شاشات التلفزة وعلى صفحات الجرائد، والانتقام السياسي من الاخصام السياسيين تجري باختلاق الروايات ووقائع لا أساس لها من الصحة دون رادع أو ضمير ودون خوف من عقاب لأن القضاء لا يتحرك لايقاف هذه المهزلة، ونقابة الصحافة ونقابة المحررين يتفرجان، ومجلس الاعلام غائب ومهمته إصدار البيانات التي لا تغني ولا تثمر عن أي شيء، وطبعاً نحن نشعر أننا مستهدفون سياسياً، وقد بدأت الحفلة كالعادة حين نشرت جريدة "السياسة الكويتية" خبراً عن السيد سعدي غندور وقدمه إلى مطار بيروت وبحوزته حقيبة فيها سائل من النوع المتفجر وربطتها بجريمة اغتيال الرئيس الحريري، طبعاً جريدة السياسة الكويتية لم تذكر أسماء بوضوح، إنما أسماء مرمزة يمكن أن تموه، ويمكن أن تكون وسيلة للإفلات من الملاحقة القضائية، طبعاً نحن لم نعر هذه الرواية أي اهتمام مع أننا كنا نعلم أننا نحن المقصودون، وبعض وسائل الاعلام اللبنانية نشرت واذاعت هذه الرواية، ونحن بدورنا لم نرد على ذلك، لأننا لم نكن نشاء أن نحقق لهم الغاية من السجال الاعلامي الذي لا بد أن يترك الآثار المتوخاة في الرأي العام، ولكن اليوم نشرت

صحيفة "صدى البلد" خبراً بعنوان خطير وواضح وبأسماء واضحة، ونشرت أيضاً أخباراً كاذبة بأن السيد سعدي غندور موقوف وأنه ما زال يخضع للتحقيق في مركز لجنة التحقيق، ولكن الحقيقة أن سعدي موجود هو وزوجته في عطلة صيفية في فرنسا، ومنذ لحظات تحدث غندور مع بعض وسائل الاعلام اللبنانية والعربية ليرد على هذه الشائعات، نحن نريد أن نقول أن الهدف من هذه الاشاعات هو تضليل التحقيق وتجهيل للفاعل الحقيقي ثم الاساءة وتشويه سمعة عدد من السياسيين الذين تناولهم يوماً في وسائل الاعلام دون الاستناد إلى أي واقعة صحيحة، إننا لن نقف مكتوفي الأيدي، لأننا سندعي على جريدة البلد وعلى كل من تناول هذا الموضوع أمام المحقق الذي يحقق في جريمة اغتيال الرئيس الحريري على أساس أن هذا الخبر هو تضليل للتحقيق وتجهيل للفاعل، وإننا مع الأسف الشديد نرجو أن لا يتكرر هذا الموضوع، لا معنا ولا مع أي مواطن أو شخصية لبنانية، لأن التحقيق يجب أن يأخذ مجراه القانوني بالشكل الطبيعي حتى يطمئن الرأي العام بوجود تحقيق قضائي فعلي وليس هناك تحقيق سياسي الهدف منه الانتقام من كل من اتخذ موقفاً وطنياً يتناسب مع مبادئه وقناعاته، ونحن دائماً موجودون من أجل أن نصوب الحقيقة ومن أجل أن نشرح للناس وللرأي العام كل الحقائق والوقائع، فالبلد لا يمكن أن يستمر في هذه السياسية التي تخضع للترهيب والابتزاز والتسييس، ونحن نمر في هذه الظروف الصعبة والمصرية التي يحتاج فيها الوطن والمواطن إلى وحدة الصف وإلى وحدة الكلمة وإلى مشاركة الجميع في كشف الحقيقة ليعود وينطلق البلد في مسيرة الانماء والاعمار والأمن والاستقرار".

سئل هل يتخذ التحقيق منحى سياسياً، أجاب: "أنا محام وأعرف القانون، وأن التحقيق له قدسيته الكلية، ونحن يوماً نسمع ونقرأ أن هذه السرية غير مصنونة. وبدأ الرأي العام يستمع إلى الرأي الآخر بالوقائع والبراهين أن مسيرة تسييس هذا التحقيق بدأت من قبل الجهات التي تريد استغلال هذا التحقيق إلى أقصى الحدود من أجل تحقيق غاياتهم. وهذا طبعاً لا يطمئن. فلنترك لجنة التحقيق والقضاء اللبناني أن يحقق بروية وهدوء وبصمت وشفافية. والجميع مستعد للمساهمة للوصول إلى الحقيقة. وما حدث معنا سواء من الرواية التي نشرتها جريدة السياسة الكويتية وما نشر اليوم في جريدة "صدى البلد" لا يستند إلى واقعة، ولا حرف فيها صحيح. والأمر لا يمكن تزويره. الخبر يقول أن سعدي غندور موقوف وها هو يحكي من فرنسا عبر التلفزيون وهذا أكبر دليل على أن "القصة عما تسييس". وهذا لا يجوز وما استغربه هو كيف يسمح القضاء للاعلام أن يستمر في هذه السياسة. ومفروض أن يراقب القضاء كل ما يتعلق بهذا التحقيق ويتصدى لكل ما يذاع عن هذا التحقيق. لأن المبدأ الأساسي والقانوني هو مبدأ سرية التحقيق هذا من حيث المبدأ. فكيف إذا كان هذا الخروج للاستغلال السياسي وللنيل من كرامات الناس".

وسئل من هو الذي وراء هذه الأخبار أجاب: "في أي حال إن ما نشر حول سعدي غندور واضح أن وراءه مطبخ كبير. ومن خلال الدعوى القضائية التي سترفع ضد الجريدة سنعرف من أين جاءت بهذه المعلومات المدسوسة ونكشف المطبخ الذي وراءها. هذا إذا كان التحقيق القضائي يريد الحقيقة".

وقيل له أن الصحافي شارل أيوب بعد التحقيق المطول معه طلع باستنتاج أن المحقق ميلس يتصرف كشارون عندما احتل بيروت فأجاب: "أنا لا أريد الدخول في

هذا الموضوع. فأنا أنتقد الذين يتدخلوا بالتحقيق والذين ينقلوا عن التحقيق. وأنا أحترم مبدأ سرية التحقيق.
وأنا لا أريد أن أحكي كيف يحقق "ميلس". بل أريد أن التزام بمبدأ السرية. ولكنني أقول أن هناك تقصيراً من القضاء إذ لا يجوز الاستمرار بهذه الأجواء حيث كرامات الناس تمتن بهذا الشكل ولا يجوز أن تكون الإشاعات هي الأساس في هذا التحقيق. وأنا أقول بأن على النيابة العامة التمييزية يجب أن تتحرك عفوياً لوضع حد لهذه الأمور. وعندنا مجالس عدة لضبط هذا الموضوع. فأين هذه المجالس ابتداء من القضاء. والمجلس الوطني للإعلام ونقابتي الصحافة والمحرفين. إن الجو الاعلامي السائد قالت ولا يستند إلى حقيقة وهو يخترق القانون في كل يوم. ولا يجوز أن يكون تحقيق بهذا الحجم يستند إلى الإشاعات وأن يكون أساس المعلومات مستنداً إلى الإشاعات".

وسئل هل يعتقد أن استمرار التفجيرات في المنطقة المسيحية لها أبعاد تستهدف دفع المسيحيين إلى إقامة أمن ذاتي، فأجاب: "واضح أن البلدي تعرض لمؤامرة طويلة عريضة وأكثر فإن المنطقة كلها مستهدفة. وما يجري في العراق وفلسطين. والكلام عن الفدراليات. وما سمعناه أمس عن حراس الأرز. والرد على من آزرُوا قتل بشير الجميل. هذا كله تمهيد لماذا؟؟؟. ثانياً أن هذه التفجيرات الشهرية في الماضي كان اللوم على الأجهزة الأمنية. وهم أقالوا القادة الأمنيين ولم يتغير شيء. وتسمع الفريق الحاكم الذي يقر بأن لا شيء تغير لأن الأجهزة الأمنية من دون رؤوس. وما هو ذنب المواطن ليعيش في مثل هذا الجو الذي ليس فيه أمن ولا استقرار سياسي، بل فيه اعتداء على حقوق الناس ومس كراماتهم. من الذي يحصل كرامة سعدي غندور بعد الذي فعلوه به. أين ما تمشي تسمع القول أن سعدي غندور ومعتقل. وحيال هذا الاختلاف لا أحد يتحرك، ولا أحد يسأل ماذا يحدث". شو هذا البلد؟. وكأنهم يقولون على كل الأوامر في هذا البلد أن يرحلوا. لن نترك بلدنا مهما كانت الضغوط والافتراءات أو التضحيات".

وسئل كيف يرى في موضوع الرؤساء وما يحصل في نيويورك؟ فأجاب: "كما ترون هناك حملة على رئيس الجمهورية يريدون تغييره وما يجري في نيويورك هو مشاورات حول هذا الأمر. ولا أريد الدخول في هذه المباحث التي ليس الآن وقتها، لأن البلد عم يحترق وهم يختلفون على جنس الملائكة".

ورأى أن الخلافات السياسية والمذهبية داخل الصف الحاكم هي وراء عدم تعيين رؤساء المراكز الأمنية. فكل مذهب يريد المحافظة على موقعه كما أن هناك خلاف حول الأسماء. انفجر البلد أو لم ينفجر لا فرق عندهم".

وحول ما يشاع من إمكانية تعرض بعض الشخصيات للخطر وبعضهم غادر إلى فرنسا قال: "إن الجميع معرضون للخطر في مثل هذه الأجواء ولا يمكن تطمين أحد أنه غير معرض. والأمن يفلت كل يوم أكثر، لأنه غير ممسوك".

إلى ذلك فقد أمت دارة الرئيس عمر كرامي شخصيات سياسية ونيابية سابقة واقتصادية وتربوية واجتماعية استنكرت ما ورد من نشر بيانات باطلة في بعض وسائل الاعلام يوم السبت في 17 / 9 / 2005 .